الأمم المتحدة

E/ECA/ARFSD/2/3

Distr.: General
13 May 2016

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الاجتماع الثاني

القاهرة، ١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

موجز التقرير عن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

أولاً – التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

معدلات الفقر منخفضة، إلا أن العدد المطلق للفقراء قد ارتفع

انخفض الفقر المدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٥٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، في حين حقق إقليم شمال أفريقيا انخفاضاً في نسبة الفقر قدره ٦٠ في المائة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، وبالرغم من هذا الانخفاض، لا تزال أعداد الفقراء في القارة أكبر بكثير مما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠١٢، كان يعيش ٣٨٩ مليون شخص في فقر، مقارنة بعدد ٢٨٠ مليون عام ١٩٩٠، مما أدى إلى النمو السكاني السريع الذي شهدته أفريقيا.

وبشكل عام، أُحرز تقدم ملحوظ في معظم البلدان مقارنة بالمستويات التي شهدها عام ١٩٩٠، حيث حققت ٧ بلدان الغاية المتعلقة بالفقر بحلول عام ٢٠١٢ وأوشك ١٤ بلداً على الأقل على بلوغ هذه الغاية خلال الفترة نفسها. ومع افتراض عدم حدوث أي تراجعات كبرى، فمن المرجح أن يحقق حوالي نصف البلدان الأفريقية الغاية المتعلقة بالفقر بحلول عام ٢٠١٥.

الشكل ١

نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية)

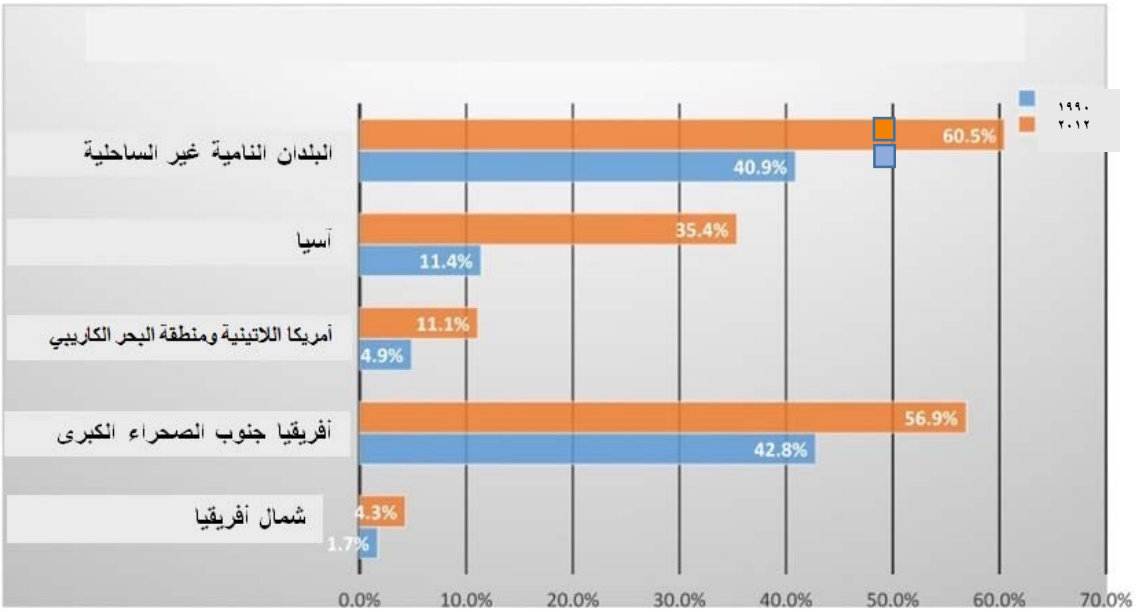

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (٢٠١٤).

تحقق تقدم كبير في مجال الحد من الجوع مقارنة بالمستويات الأولية، إلا أن الطريق إلى الأمن الغذائي محفوف بالمخاطر

على الرغم من استمرار مستويات الجوع المرتفعة، إلا أنه قد تحقق تقدم كبير في جميع أقاليم أفريقيا باستثناء إقليم شمال أفريقيا الذي ظلت فيه المعدلات المنخفضة نسبياً بلا تغيير تقريباً منذ عام ١٩٩٠. وقد تحسن تصنيف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حسب المؤشر العالمي للجوع[١] من "مقلق للغاية" إلى "خطير". وتسجل منطقتا الساحل والقرن الأفريقي دون الإقليميتان أعلى مستويات للجوع، إذ يبلغ المؤشر العالمي للجوع فيهما ٣٣,٤ و٢٩,٧ على التوالي، يليهما منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية (٢٧,٧)؛ والجنوب الأفريقي (٢٧,٥)؛ وغرب أفريقيا (٢٥,٨). ولوحظ أكبر قدر من التقدم صوب الحد من الجوع وسوء التغذية في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي واللتين سجلتا انخفاضاً بنسبة ما لا يقل عن ٢٠ في المائة. ومقارنة ببقية أفريقيا، لا تزال مستويات الجوع في شمال أفريقيا معتدلة

[١] المؤشر العالمي للجوع عبارة عن أداة إحصائية متعددة الأبعاد تستخدم لوصف حالة وضع الجوع والتغذية في البلدان. ولإبراز الطبيعة المتعددة الأبعاد للجوع، يجمع المؤشر ما بين أربعة مكونات جزئية، هي نقص التغذية، وهزال الأطفال، وتقزم الأطفال، ووفيات الأطفال في مؤشر واحد. ويصنف المؤشر البلدان على مقياس من ١٠٠ نقطة، تشكل فيه ٠ أفضل درجة (عدم وجود جوع) و١٠٠ الأسوأ، على الرغم من أنه لا يتم بلوغ أي من هذين النقيضين عملياً.

منذ عام ١٩٩٠، حيث بقيت المؤشرات العالمية للجوع في هذا الإقليم عند مستوى ١٣,٦ بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

استمرار التحدي المتمثل في البطالة والعمالة الناقصة في أفريقيا

يرجع النمو القوي الذي حققته أفريقيا بشكل كبير إلى ازدهار الموارد كسلع أساسية. وفي حين ولّد ذلك إيرادات مالية كبيرة لمعظم البلدان، للأسف لم يحول ثروة الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى من رأس المال ولم يولّد فرص عمل، نظراً لكثافة استخدام هذا القطاع لرأس المال.

وتشهد أفريقيا معدلات مرتفعة للبطالة والعمالة الناقصة، خاصة بين السكان الشباب. ويبلغ المعدل الإجمالي للبطالة في القارة ١٢ في المائة، كما تسجل أعلى معدلات للبطالة في الجنوب الأفريقي (١٨,٠ في المائة) وشمال أفريقيا (١٣,٩ في المائة). وتبلغ بطالة الشباب معدلات أعلى، حيث يقدر المتوسط بنسبة ١٢,٠٨ في المائة، مع تأثر الشابات بشكل خاص.

ومن الصعب إيجاد فرص عمل لائقة في أفريقيا. لذلك، تستأثر العمالة الهشة بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من إجمالي العمالة في غرب وشرق ووسط أفريقيا، مع وجود مستويات أعلى لدى النساء مقارنة بالرجال في جميع الأقاليم.

مستويات التفاوت المرتفعة تقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر

التفاوتات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يفوقها سوى تلك التي تشهدها أمريكا اللاتينية. ويميل الفقر إلى الانخفاض بشكل أسرع بكثير في الاقتصادات التي تكون فيها التفاوتات في الدخل أقل نسبياً والهياكل الاقتصادية أكثر تنوعاً مقارنة بالاقتصادات المعزولة. ويبلغ متوسط معامل جيني[٢] في أفريقيا ٠,٤٣، في حين يبلغ مستوى ٠,٣٩ في البلدان النامية غير الأفريقية. وقد بلغ متوسط معامل جيني لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها ٠,٤٤ في عام ٢٠١٥، أي مستوى أعلى قليلاً من المتوسط القاري، حيث ترجع هذه الزيادة في المتوسط الإقليمي بشكل أساسي إلى المناطق دون الإقليمية الواقعة في الجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا.

[٢] يقيس مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل (أو الإنفاق الاستهلاكي في بعض الحالات) بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل اقتصاد ما، عن التوزيع العادل التام. ويعبر عن مؤشر جيني كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط. يمثل الصفر بمؤشر جيني المساواة الكاملة، بينما يمثل الرقم ١٠٠ بهذا المؤشر عدم المساواة الكاملة.

الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجميع

أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً في تحقيق الهدف ٢، على الرغم من تفاوت ذلك التقدم بين البلدان. ففي عام ٢٠١٣، قامت ٩ بلدان من أصل ٤٠ بلداً تتوافر البيانات بشأنها بتحقيق الغاية، في حين أوشك ١٩ بلداً آخراً على تحقيقها (أي تحقيق معدل سنوي للالتحاق بالمدارس بنسبة ٨٠ إلى ٩٤ في المائة).

وقامت ستة بلدان (بوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا، وموزامبيق، والنيجر) برفع نسبة الالتحاق الصافية بأكثر من ٣٠ نقطة مئوية.

الشكل ٢

توزيع البلدان حسب بعدها عن غاية صافي معدل التسجيل خلال ٢٠١٣

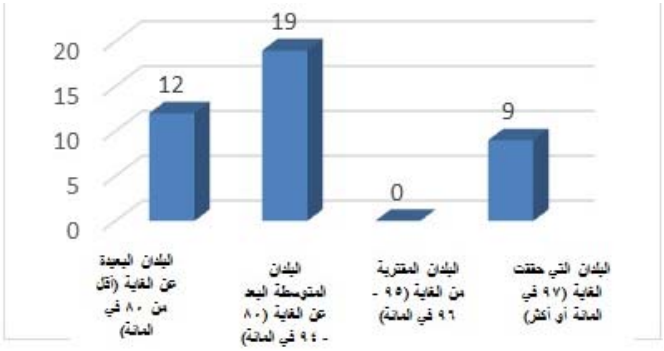

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥).

ولاقى تقدم أفريقيا بالنسبة لهذا المؤشر دعماً من قبل استثمارات عامة ضخمة في مجال التعليم الابتدائي، ومن تنفيذ أطر السياسات التي تعزز الحصول على فرص التعليم، خاصة للفتيات والأطفال المحرومين، وتعبئة المجتمع المدني ومجتمع المانحين الدوليين. وعلى وجه التحديد، كان للاستثمارات في الهياكل الأساسية للطرق التي تمكن الأطفال من الوصول إلى المدارس بشكل أسرع وأسهل الأثر الأكبر على إمكانية الحصول على التعليم. ومن ناحية الطلب، ساهمت برامج التغذية المدرسية، والمنح الدراسية للفتيات، وإلغاء الرسوم المدرسية، والتحويلات النقدية للأسر المعيشية الفقيرة، وإصلاحات المناهج للتعامل مع الاحتياجات الخاصة لمجتمعات معينة، في زيادة فرص الحصول على التعليم.

التفاوتات الجنسانية في الالتحاق بالمدارس

على الرغم من التفاوتات بين البلدان، إلا أن التقدم المحرز في مجال تضييق الفجوة بين الجنسين كان مثيراً للإعجاب، سواء من حيث صافي الالتحاق بالمدارس أو معدلات إتمام الدراسة. ومع ذلك، اتسمت أوجه التحسن في مجال محو الأمية بين الشباب بالبطء في عدد من البلدان.

تحسن معدلات إتمام المرحلة الابتدائية ولكن نوعية التعليم لا تزال مصدر قلق

في عام ٢٠١٣، حقق ٢١,٤٣ في المائة من البلدان الأفريقية التي تتوافر بيانات بشأنها (بما في ذلك بوتسوانا، وتونس، والجزائر، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغانا، ومصر، والمغرب، وموريشيوس) غاية إتمام التعليم الابتدائي بشكل كامل. وفي الوقت نفسه، كان ١١,٩٠ في المائة من البلدان في المرحلة المتوسطة في حين كان ٦٦,٦ من البلدان بعيدة عن تحقيق الغاية.

ومع ذلك، تشير الأدلة إلى سوء نوعية التعليم في عدد من البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، تؤدي البلدان الأفريقية أداء ضعيفاً خلال التقييم الدولي للطلاب ففي عام ٢٠١١، حصل البَلَدان اللذان شاركا في التقييم الدولي للرياضيات لطلاب الصف الرابع (تونس والمغرب) الذي تجريه دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم، على المركزين التاسع والأربعين للأول والواحد والخمسين للثاني، من أصل ٥٢ بلداً مشاركاً. وعلاوة على ذلك، فإن متوسط نسبة التلاميذ لكل كتاب مدرسي منخفضة بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. حيث تقتصر على كتاب واحد فقط لكل ثلاثة طلاب.

زيادة بطيئة ولكن مطردة في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

تحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل بطيء ولكن مطرد في أفريقيا. وتضاعف عدد البلدان التي حققت الغاية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢. فقد بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في ١٤ في المائة من البلدان الأفريقية ٩٧ في المائة أو أكثر. وفي الوقت ذاته، حدث انخفاض في نسبة البلدان التي تقل فيها نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة عن ٨٠ في المائة.

الشكل ٣

التقدم المحرز نحو غاية الإلمام بالقراءة والكتابة

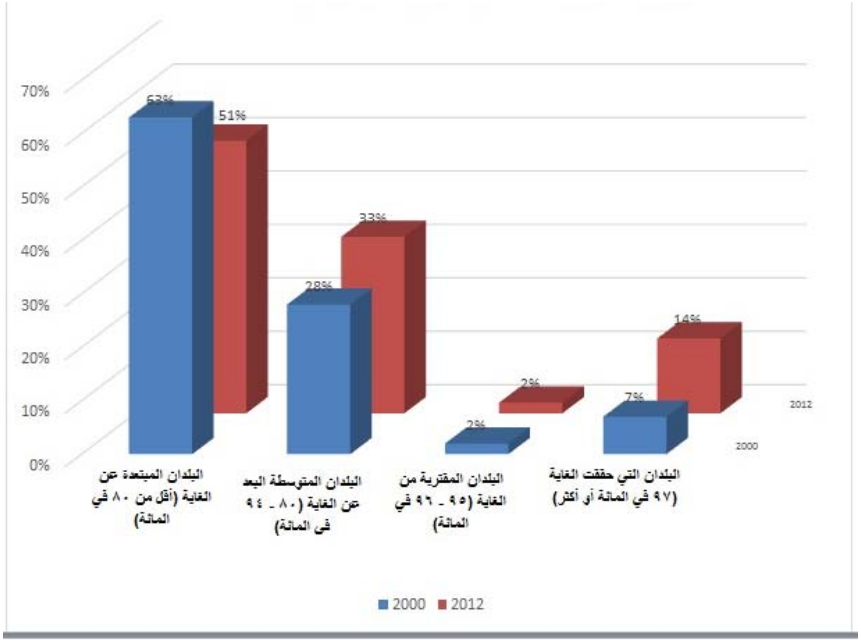

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥).

الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية في تزايد

إن تمثيل المرأة في المجال السياسي في أفريقيا، بما في ذلك البرلمانات والمناصب الوزارية والرئاسة، في تزايد. ففي عام ١٩٩٠، بلغ متوسط تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية ٩,١ في المائة. وبحلول عام ٢٠١٥، وصل هذا الرقم إلى ١٥,١ في المائة. ومع ذلك، تظل القارة عند مستوى أقل بكثير من الغاية المتمثلة في تحقيق نسبة ٣٠ في المائة.

وفي بعض البلدان، تزامن تغير الإحصاءات مع التنفيذ المكثف للحصص المراعية لنوع الجنس المحددة دستورياً (مثلاً بوروندي والجزائر)، بينما في بلدان أخرى مثل سيشيل جاء تمثيل المرأة المرتفع نتيجة تاريخها في الانفتاح للمسألة، حيث تلعب المرأة في التقاليد دوراً أساسياً في الشؤون العامة. وتعد التحسينات المجراة في مجال التحصيل التعليمي للمرأة أيضاً عاملاً مساهماً في تمكينها. فعلى سبيل المثال، تقلصت فجوة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء من ١٠ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٠ إلى ٦ نقاط مئوية في عام ٢٠١٢.

تزايد مؤشر تكافؤ الجنسين في نسب الالتحاق بالمدارس

وبحلول عام ٢٠١٣، كان قد حقق بَلَدان أفريقيان مؤشر تكافؤ الجنسين البالغ قيمته ١ في المرحلة الابتدائية، في حين تجاوزت نسبة الفتيات نسبة الفتيان في ثمانية بلدان. وفي التسعينيات من القرن الماضي، كان هناك ٨٦ بنتاً لكل ١٠٠ من البنين الملتحقين بالمدارس، ثم زادت هذه النسبة لتصل إلى ٩٦ في عام ٢٠١٣.

ومع ذلك، لا يزال تكافؤ الجنسين في المرحلتين الثانوية والجامعية يشكل تحدياً، نظراً لارتفاع معدلات تسرب الفتيات بسبب المعايير الثقافية التي تحابي تقدم الفتيان على الفتيات.

الشكل ٤

تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية في تزايد (النسبة المئوية)

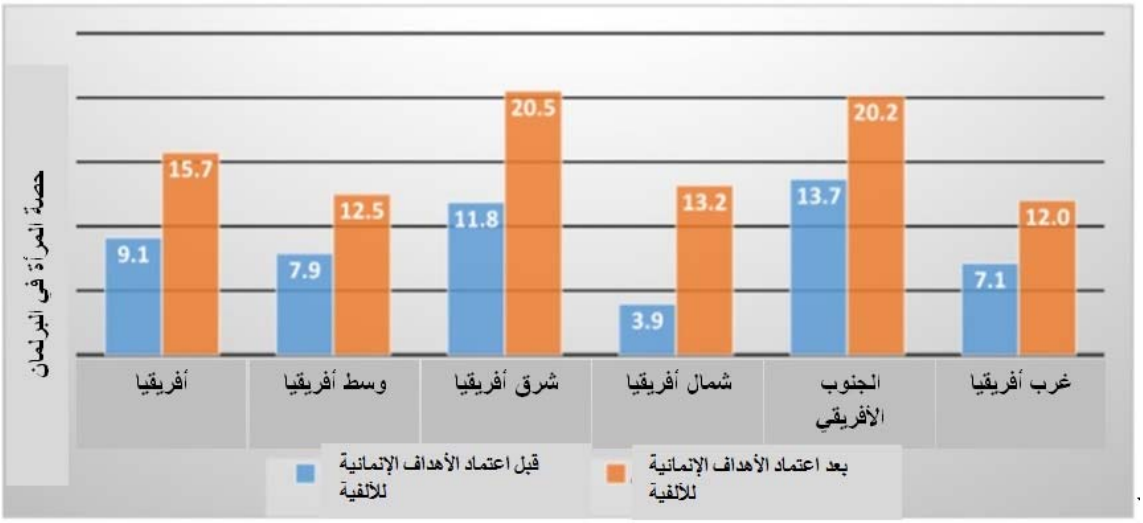

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (٢٠١٥).

الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال

شهدت أفريقيا انخفاضات منقطعة النظير في وفيات الأطفال خلال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ١٨٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في عام ٢٠١٥. وحدث أيضاً تسارع في معدل انخفاض وفيات الأطفال في ٣٤ بلداً أفريقياً. وزاد هذا الانخفاض سرعة في شمال أفريقيا بشكل خاص، حيث انخفض المعدل من ٧٣ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤ في عام ٢٠١٥. وعلى نفس المنوال، شهدت وفيات الرضع انخفاضات حادة في مختلف أرجاء أفريقيا خلال نفس الفترة.

الشكل ٥

معدلات وفيات الأطفال حسب الإقليم

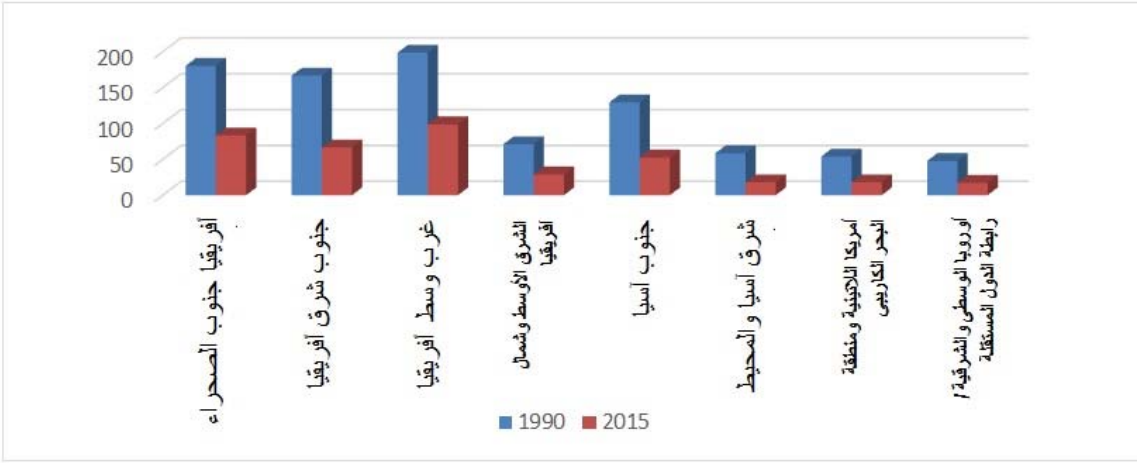

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (٢٠١٥).

التحصين وانخفاض معدلات الوفيات الناجمة عن الملاريا شكلا عنصرين أساسيين لانخفاض وفيات الأطفال

تحققت بعض من أكبر المكاسب في مجال بقاء الطفل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال زيادة التحصين في مرحلة الطفولة، حتى في البلدان ذات النظم الصحية الضعيفة. وأدى تراجع الوفيات المتعلقة بالملاريا إلى ٢٠ في المائة من انخفاض وفيات الأطفال في الإقليم. وقام العديد من البلدان بزيادة تغطية الوقاية من الملاريا، من خلال زيادة استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات وعن طريق الرش الموضعي للأماكن المغلقة والمعالجة الافتراضية المتقطعة للنساء الحوامل. وقد تحسن علاج التهابات الجهاز التنفسي الحادة والإسهال إلى حد كبير على مستوى الإقليم، وهما إثنان من أكثر أمراض الطفولة خطورة.

الهدف ٥: تحسين صحة الأمهات

لم يحقق أي إقليم الغاية المتعلقة بالوفيات النفاسية

شهدت جميع أقاليم العالم انخفاضاً كبيراً في الوفيات النفاسية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، على الرغم من اختلاف حجم الانخفاض بشكل كبير بين الأقاليم (أنظر الشكل ٦). ومع ذلك، لم يحقق أي إقليم غاية خفض الوفيات النفاسية بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وشوهد أكبر انخفاض في شرق آسيا (٧٢ في المائة)، يليه جنوب آسيا (٦٧ في المائة)، ثم جنوب شرق آسيا (٦٦ في المائة)، وشمال أفريقيا (٥٩ في المائة)، وأوقيانوسيا (٥٢ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٠ في المائة)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٥ في المائة)، وغرب آسيا (٤٣ في المائة).

وتستأثر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بثلثي (٦٦ في المائة) مجموع الوفيات النفاسية سنوياً في العالم. وبلغت معدلات الوفيات النفاسية في ١٩ بلداً أكثر من ٥٠٠ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٥. وتشير التقديرات إلى أن سيراليون لديها أعلى معدلات الوفيات النفاسية على مستوى العالم، إذ تسجل ١٣٦٠ حالة وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٥. أما البَلَدان اللذان يستأثران بأعلى تقدير لخطر الوفاة النفاسية على مدى العمر، فهما سيراليون وتشاد، حيث يبلغ الخطر فيهما تقريباً ١ لكل ١٧، و١ لكل ١٨ على التوالي.

الشكل ٦

اتجاهات الوفيات النفاسية حسب الإقليم

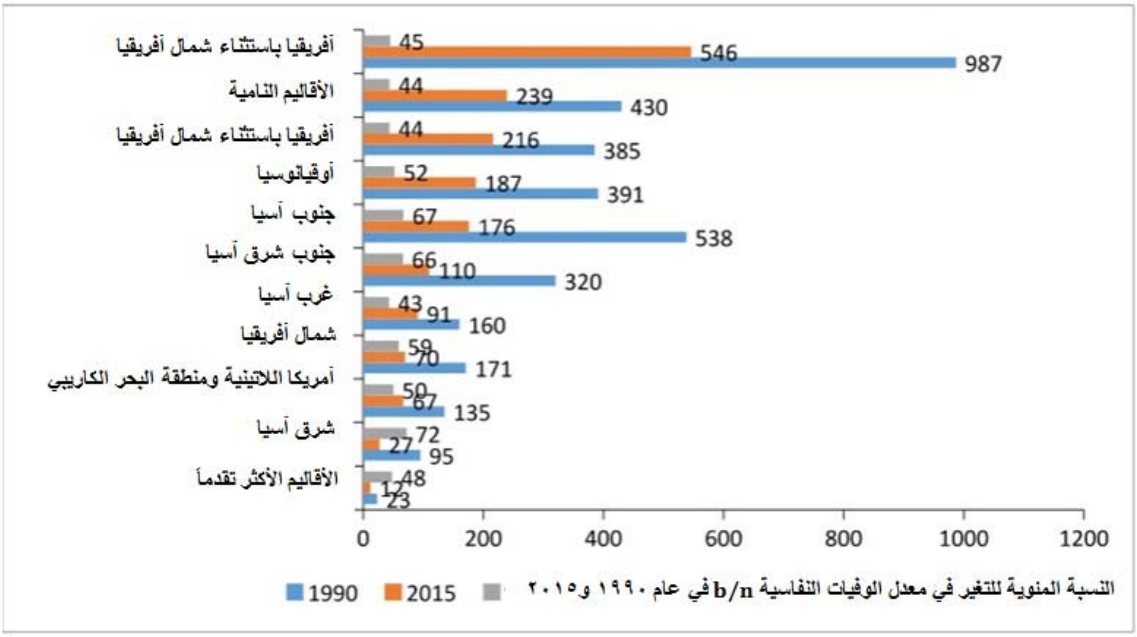

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (٢٠١٥).

تحدّ إمكانية الوصول إلى العاملين المهرة في مجال الرعاية الصحية، والحصول على وسائل منع الحمل والرعاية السابقة للولادة من الوفيات النفاسية

يمكن أن يعزى انخفاض الوفيات النفاسية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ جزئياً إلى أن نسبة أكبر من الولادات جرت تحت إشراف عاملين مهرة في مجال الصحة، وأن معدلات انتشار وسائل منع الحمل قد زادت، كما تحسنت التغطية بالرعاية السابقة للولادة. فارتفعت نسبة الولادات تحت إشراف العاملين المهرة في مجال الصحة في أفريقيا من ٤٥ في المائة الى ٧١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٤ على الرغم من أن هذه النسبة لا تزال منخفضة نسبياً وفقاً للمعايير العالمية. ورفعت أفريقيا أيضاً معدل انتشار وسائل منع الحمل من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وتحسنت تغطية الرعاية السابقة للولادة أيضاً لزيارة واحدة على الأقل في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

انخفاض حاد في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات الأخيرة

زادت سرعة انخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره في أفريقيا خلال سنة واحدة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ مقارنة بفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٢ الممتدة على ١١ سنة بأكملها. فانخفضت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا بنسبة ٦,٤٥ في المائة خلال فترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ مقارنة بالانخفاض الذي بلغت نسبته ٤,٩٥ في المائة على مدى فترة ٢٠٠١ – ٢٠١٢. وكانت الأرقام المقابلة لمعدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢,٢٢ في المائة مقابل ١,٩١ في المائة على التوالي. وبالنسبة لشمال أفريقيا، لم يسجل أي تغيير، حيث ظلت نسب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشاره منخفضة ومستقرة عند ٠,٠١ في المائة و٠,١ في المائة على التوالي خلال الفترة نفسها.

ساهم الحصول على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي في تراجع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

يستأثر تحسن التغطية بالعلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي جزئياً بالاتجاهات الإيجابية في مجال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشاره في أفريقيا. ففي فترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، زاد الحصول على العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي في ١٤ بلداً أفريقياً بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل، من بينهم ٥ بلدان شهدت زيادة بنسبة ما يزيد عن ١٠٠ في المائة. وفي المطلق، بناء على بيانات عام ٢٠١١، تجاوزت التغطية بالعلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي نسبة ٥٠ في المائة في ٢٢ بلداً أفريقياً على الأقل. وتسجل بوتسوانا وناميبيا ورواندا وسوازيلند وزامبيا الأداء الأفضل في هذه الفئة، حيث تفوق فيها التغطية نسبة ٨٠ في المائة.

تراجع التحسن في حالات الإصابة بالملاريا والسل في السنوات الأخيرة

عقب انخفاض مطرد شهدته فترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣، ارتفعت حالات الإصابة بالملاريا بنسبة ١,٣ في المائة خلال فترة ٢٠١٣ – ٢٠١٥. ومع ذلك، استمرت حالات الوفاة الناجمة عن الملاريا في الانخفاض؛ حيث تراجعت بنسبة ٢٩ في المائة خلال الفترة نفسها. ولكن، على خلاف بقية أفريقيا، انخفضت معدلات الإصابة بالملاريا (٢٧ في المائة) في البلدان غير الساحلية.

وإضافة إلى ذلك، تراجعت المكاسب المتعلقة بالسل خلال السنوات الأخيرة. فعقب انخفاض كبير خلال فترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٢، اتخذت معدلات الإصابة (١٠,٦ في المائة)،

والانتشار (٠,٣٢ في المائة) والوفيات (٥٩,٢٦ في المائة) المتعلقة بالسل منعطفاً نحو الأسوأ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أفريقيا منخفضة ولكنها في ازدياد في معظم البلدان

لا تزال انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أفريقيا لا تذكر مقارنة ببقية العالم، ولكن يبدو أن أكثر من نصف البلدان الأفريقية قد شهدت زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وسجلت غينيا الاستوائية أعلى زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن ضمن الاستثناءات الجديرة بالذكر ليبيا وغابون اللتان خفضتا انبعاثاتهما بشكل كبير. وتنبعث غالبية ثاني أكسيد الكربون من التغيرات في استخدام الأراضي.

تراجع استهلاك المواد المستنفدة للأوزون

نجحت البلدان الأفريقية في الحد من استهلاكها للمواد المستنفدة للأوزون والامتثال لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وباستثناء حالات بوتسوانا والغابون ومدغشقر وموريتانيا الملحوظة، فقد خفضت جميع البلدان الأفريقية الأخرى استخدامها للمواد المستنفدة للأوزون بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣.

تقدم بطيء في تحسين الحصول على مياه الشرب الآمنة في أفريقيا

وتحققت الغاية العالمية المتمثلة في الحصول على مياه الشرب الآمنة قبل خمس سنوات من الموعد المحدد، وفاقت غاية الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، أي ٨٨ في المائة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن جميع البلدان الأفريقية باستثناء أفريقيا قد شهدت أوجه تحسن فيما يتعلق بهذا المؤشر خلال فترة ١٩٩٠ – ٢٠١٥، إلا أن القارة لم تحقق الغاية المرجوة.

ارتفاع بطيء في تحسن التصحاح

اقتصرت البلدان النامية التي حققت غاية التصحاح على القوقاز وآسيا الوسطى وشرق آسيا وشمال أفريقيا وغرب آسيا. ولم تتمكن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تحقيق الغاية. وزادت نسبة الأفريقيين القادرين على الحصول على مرافق التصحاح بمقدار هامشي من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥. ولم تسجل سوى خمسة بلدان أفريقية، هي سيشيل وليبيا ومصر وموريشيوس وتونس أكثر من ٩٠ في المائة في مجال الحصول على مرافق التصحاح المحسنة في عام ٢٠١٥. ومن بين ٥١ من البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها لعام ٢٠١٥، سجل ٣٦ بلداً أقل من ٥٠ في المائة في مجال التغطية بمرافق التصحاح المحسنة.

شهدت أفريقيا انخفاضاً في سكان الأحياء الفقيرة بين سكان الحضر

انخفضت نسبة سكان الأحياء الفقيرة في أفريقيا من ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ ومن ثم إلى ٥٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، تظل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الإقليم الذي يستأثر بأكبر قدر من انتشار الأحياء الفقيرة على مستوى العالم.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

حصة أفريقيا في التجارة العالمية في انخفاض

انخفضت حصة صادرات أفريقيا من الصادرات السلعية العالمية من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٠ في المائة في عام ٢٠١٤. ويرجع هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى الحركة غير المواتية في أسعار السلع الأساسية العالمية. ومنذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤، انخفضت أسعار السلع الأساسية بما يزيد عن ٦٠ في المائة، بل أقل من المستويات التي شهدتها الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

عدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أفريقيا

لم تفِ معظم بلدان لجنة المساعدة الإنمائية بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلة في تقديم ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي إلى البلدان النامية. ففي عام ٢٠١٤، واصلت ٥ بلدان فقط، هي السويد (١,١ في المائة)، ولكسمبرغ (١,٠٧ في المائة)، والنرويج (٠,٩٩ في المائة)، والدانمرك (٠,٨٥ في المائة) والمملكة المتحدة (٠,٧١)، الوفاء بغاية المساعدة الإنمائية الرسمية. ويبقى هذا الرقم على ما هو عليه منذ عام ٢٠١٣. واليوم، لم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية سوى ٠,٢٩ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي العالمي، محدثة فجوة نسبتها ٠,٤١ في المائة، علاوة على فجوات مماثلة في التنفيذ خلال السنوات الماضية.

حصة البلدان الأفريقية الأقل نمواً من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في انخفاض

انخفضت نسبة إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً من ٧٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٧٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، ومن ثم إلى ٦٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٤. ولم تزد مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية خلال فترة ١٩٩٠ – ٢٠١٤ سوى من ٣٢١,١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤ وفقاً للأسعار الحالية.

وعلى الرغم من أنه من المرجح أن يبقى إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا عند مستوياته الحالية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، إلا أن أقل البلدان نمواً والبلدان

الأخرى ذات الدخل المنخفض ستستفيد أكثر من غيرها من المساعدة الإنمائية الرسمية في المستقبل، والتي من المتوقع أن تنمو مستوياتها بنسبة ٥,٧ في المائة حسب القيمة الفعلية.

ثانياً – الانتقال إلى المبادرات العالمية والإقليمية الجديدة

لم تحقق أفريقيا معظم غايات الأهداف الإنمائية للألفية حتى مع استعداداتها للانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣. وتشهد القارة انتقالاً ذا شقين: انتقال على المستوى العالمي من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عام ٢٠٣٠ وانتقال على المستوى القاري إلى خطة عام ٢٠٦٣، وهي إطار يدمج المبادرات الإقليمية الجديدة والقائمة، كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) داخل إطار تحويلي تطلعي لأفريقيا. والسؤال المطروح هو ما مدى استعداد القارة لإدارة كلا الانتقالين؟

يعود تاريخ خطة عام ٢٠٦٣ إلى الذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣، حينما كرس رؤساء الدول أنفسهم من جديد للسعي وراء تحقيق الرؤية الأفريقية. وهي عبارة عن إطار إنمائي طويل الأجل يهدف إلى تجسيد رؤية أفريقيا المتمثلة في قارة متكاملة ومزدهرة يسودها السلام ويمسك مواطنوها بزمام قيادتها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية. وترتكز خطة عام ٢٠٦٣على سبعة تطلعات تدعمها أهداف، ومجالات ذات أولوية، وغايات، واستراتيجيات مقابلة لها.

وتغطي المجالات ذات الأولوية في خطة عام ٢٠٦٣ الأبعاد الثلاثة للاستدامة: أي الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويشكل التحول الهيكلي المدعوم بالتصنيع صلب الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. وتركز أولويات التنمية الاقتصادية على الصحة، والتعليم، والمياه والتصحاح، والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي. وتركز الأولويات البيئية على تدابير التصدي لتغير المناخ والحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية والبرية وتسخيرها.

وترتكز خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً على ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة مدرجة في الأهداف الـ١٧، والغايات الـ١٦٩، والمؤشرات الـ٢٣٠ للمبادرة.

وهناك تقارب كبير بين الخطتين لا سيما على مستوى الأهداف. ويأتي التقارب نتيجة استرشاد خطة عام ٢٠٦٣ بأولويات أفريقيا، على النحو المتجسد في الموقف الأفريقي الموحد تجاه الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ والذي عزز الموقف التفاوضي للمجموعة الأفريقية في تفاوضها بشأن خطة عام ٢٠٣٠. وبدورها، ترتكز خطة عام ٢٠٦٣ على عناصر وأولويات الموقف الأفريقي الموحد، وبالتالي يرد العديد من الأولويات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ ضمن خطة عام ٢٠٦٣.

ألف – تحديات الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة

من أهم تحديات التنفيذ التي ستواجهها الدول الأفريقية الأعضاء إدماج الخطتين في أطر التخطيط الوطنية الخاصة بكل منها.

ويتطلب رصد وتقييم التنفيذ المتسق لكلتا الخطتين مجموعة متكاملة من الأهداف والغايات والمؤشرات ومنبر متسقة للاستعراض وإعداد التقارير. وفي إطار عملية التكامل، تبرز ثلاث فئات للمؤشرات: مؤشرات متداخلة أو مشتركة بين الخطتين؛ مؤشرات تقتصر على خطة عام ٢٠٦٣؛ ومؤشرات تقتصر على خطة عام ٢٠٣٠. ويكمن التحدي في كيفية تناول مجموعات المؤشرات غير المتقاربة. ومن ضمن الخيارات الممكنة لتصميم إطار متكامل، ضمّ المؤشرات الأساسية من كل فئة من الفئات الثلاثة للمؤشرات الموضحة أعلاه.

١- الترتيبات المؤسسية

سيتطلب التنفيذ الناجح لكلتا الخطتين هيكلاً مؤسسياً فعالاً. وتحتاج التنمية المستدامة نهجاً متكاملاً ومنسقاً لتسوية المشاكل ووضع السياسات. وستلعب وكالات التخطيط دوراً محورياً في كفالة قيام القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاقتصاد بالعمل معاً عن كثب لضمان انعكاس الأبعاد الثلاثة في جميع جوانب تنفيذ البرامج والمشاريع.

٢ – مواءمة دورات التخطيط مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠

تثير الجداول الزمانية المختلفة لكل من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ تساؤلات بشأن التوافق التشغيلي بين الخطتين. وإضافة إلى ذلك، فإن دورات التخطيط التابعة للرؤى الطويلة الأمد والأطر المتوسطة الأجل لا تتماشى دائماً مع الأطر الإقليمية والعالمية. وقد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تأخر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

وبالنسبة للنقطة الأولى، من الأهمية بمكان ملاحظة أنه، على الرغم من أن خطة عام ٢٠٦٣ هي عبارة عن رؤية على مدى ٥٠ عاماً، إلا أنها تُفَعَّل من خلال مجموعة من خطط تنفيذ ممتدة على عشر سنوات. وتنتهي خطة السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ في عام ٢٠٢٣، بحيث يقع الجزء الأكبر من خطط التنفيذ العشريتين الأوليين من خطة عام ٢٠٦٣ ضمن الفترة الزمنية لخطة عام ٢٠٣٠.

إلا أن التحدي الأكبر يأتي على المستوى الوطني، حيث يوجد تفاوت ضخم في الاتساق بين دورات التخطيط الوطني والدورات الإقليمية والعالمية. وبصورة عامة، فإن البلدان التي تتزامن خططها المتوسطة الأجل مع بدء أهداف التنمية المستدامة تعتبر هي الأجدر بمواءمة خططها الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

٣ - المتابعة والاستعراض

تتطلب متابعة كلتا الخطتين هيكلَ متابعة متعدد المستويات يغطي الاختصاصات القارية والوطنية ودون الوطنية. ولا يوجد حالياً توافق آراء بشأن النظام الذي سيكون مسؤولاً عن تتبع التقدم المحرز بشأن الخطتين في أفريقيا.

وتدعو خطة عام ٢٠٦٣ لإقامة منتدى أفريقي سنوي من مهامه الاستعراض واتخاذ الإجراءات بناء على التقارير المرحلية؛ وإشراك أصحاب المصلحة من أجل التعجيل بتحقيق الخطة؛ والتعرف على أفضل الممارسات والجهات المناصرة للتعجيل بالتنفيذ.

وفي الوقت ذاته، تدعو خطة عام ٢٠٣٠ اللجان الإقليمية لدعم الدول الأعضاء في تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للمتابعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥ كُلف منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة بمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ بموجب قرار اعتُمد خلال الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة لوزراء المالية والتخطيط الاقتصادي.

وسيقع حمل تثقيل على عاتق البلدان إذا ما استوجب عليها تقديم تقرير عن مجموعة المؤشرات الإقليمية لخطة عام ٢٠٦٣ وتقرير آخر عن المجموعة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، لا بد من اعتماد هيكل متابعة متسق وموحّد لخطة عام ٢٠٣٠ ولخطة عام ٢٠٦٣.

٤ - التحديات المتعلقة بالبيانات

سيكون الحصول على البيانات أمراً حيوياً للمتابعة الفعالة. وتم تصنيف المؤشرات العالمية لخطة عام ٢٠٣٠ على ثلاث فئات: تلك التي تتوافر البيانات بشأنها وذات منهجية مقبولة لجمع البيانات؛ وتلك التي تتوفر البيانات بشأنها دون منهجية مقبولة لجمع البيانات؛ وتلك لا تتوافر البيانات بشأنها. وهناك تحديات مشابهة بالنسبة لمؤشرات خطة عام ٢٠٦٣ ولو أنها لم تصنَّف بنفس الطريقة.

وسيتطلب تناول التحديات المتعلقة بالبيانات نهجاً تدريجياً. ومن المتصور أن يقتصر الرصد خلال المراحل الأولية للتنفيذ على المؤشرات التي تتوافر فيها منهجية لجمع البيانات والبيانات في حد ذاتها. وخلال المرحلة الانتقالية، ستتطلب المكاتب الإحصائية الوطنية قدراً من الدعم لوضع المنهجيات الجديدة، ووضع تقديرات خط الأساس وجمع البيانات حينما تكون غير متاحة.

وفي ضوء القيود والتحديات المذكورة أعلاه، تجدر ملاحظة أن البلدان قد اتخذت خطوات لتنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية الجديدة. وتختلف وتيرة الانتقال حسب البلد كما أنها عادة ما تكون أسرع بالنسبة للبلدان التي تتزامن دورات التخطيط الجديدة لديها مع

اعتماد الخطط الجديدة. ويقدم الباب التالي رؤى معمقة بشأن كيفية استعداد البلدان لتنفيذ الخطتين.

ثالثاً – تجارب البلدان بشأن الانتقال إلى خطتي عام ٢٠٦٣ وعام ٢٠٣٠

تمر البلدان بمراحل مختلفة من عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في أطر التخطيط الإنمائي الوطني لدى كل منها. فتوجد بلدان مثل إثيوبيا، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والكاميرون، وكوت ديفوار تزامنت دورة التخطيط لديها مع بدء أهداف التنمية المستدامة، في مرحلة أكثر تقدماً من عملية الإدماج. وتقوم حالياً بلدان أخرى مثل كينيا ومالي بوضع آليات لعملية الإدماج من شأنها تسهيل الانتقال إلى الخطة العالمية الجديدة.

وقد اتخذت إثيوبيا خطوات لدمج خطة عام ٢٠٣٠ والموقف الأفريقي الموحد في خطة النمو والتحول الثانية لديها، والتي تغطي الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩. وتقوم إثيوبيا أيضاً بإدماج الاستدامة البيئية التي سبق أن وردت بشكل منفصل في استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التأقلم مع المناخ، في خطة النمو والتحول الجديدة لديها. وتشمل المرحلة الأولى إدماج مؤشرات وغايات استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التأقلم مع المناخ داخل الخطط القطاعية، في حين تستلزم المرحلة الثانية تعميم أهداف التنمية المستدامة داخل الخطط القطاعية والوطنية.

وفي غانا، تضمن وكالة التخطيط المركزي المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجيهات والإرشادات التي تستنير بها عملية إعداد خطط التنمية لدى الوزارات التنفيذية. ويبذل البلد أيضاً جهوداً متضافرة من أجل تعميم الأهداف على المستوى دون الوطني مع التركيز بشكل خاص على المناطق الشمالية داخل البلد والتي تأوى أكثر الفئات السكانية ضعفاً. وتشمل التدابير المحددة الجاري اعتمادها من أجل ضمان المواءمة ما يلي: دراسات استقصائية متعددة القطاعات لوضع خطوط الأساس؛ واستخدام الأجهزة المحمولة ولوحات المتابعة والتصوير المرئي للبيانات من أجل إضفاء السهولة والفائدة على عملية جمع البيانات لفائدة التخطيط؛ وتعزيز قدرات سلطات التخطيط اللامركزية.

وتسعى ورقة استراتيجية النمو والحد من الفقر لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق التنمية المستدامة للبلد بحلول عام ٢٠٣٠ عن طريق تعميم التنمية المستدامة في جميع السياسات العامة. وتحدد الخطة أهدافاً محددة وقابلة للقياس لكل وزارة لضمان المتابعة الفعالة لتحقيقها أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن خطة كينيا الحالية المتوسطة الأجل تنتهي في عام ٢٠١٧، إلا أنها تجري تحضيرات لضمان انعكاس خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الخطة الجديدة. إلا أن الوعي ضئيل للغاية بشأن خطة عام ٢٠٦٣ خارج الأمانة المسؤولة عن إنجاز خطة

التنمية القطرية طويلة الأجل، ووزارات التخطيط والمكتب الإحصائي الوطني. ويبدو الوعي بخطة عام ٢٠٦٣ منخفضاً بشكل خاص على المستوى دون الوطني.

وتقوم رواندا بإدراج أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الوطني لديها من خلال إجراء تحليل الثغرات لتحديد مجالات الاختلاف والتقارب بين أهداف التنمية المستدامة والأطر الوطنية القائمة؛ ودمج وتكييف مؤشرات الأهداف الناقصة في وثائق التخطيط الوطنية؛ والإدماج الكامل للأهداف في إطار التخطيط الجديد والرؤية الطويلة الأمد. ومن المكونات الهامة لعملية الإدماج رفع مستوى الوعي والتوعية بشأن الأهداف. وسوف يتحقق ذلك من خلال عملية تشاورية وترجمة الأهداف إلى اللغة المحلية، وهي الكينيارواندية.

وطورت رواندا آلية متقنة للإشراف والتنسيق على المستويين الوطني ودون الوطني، بغية تسهيل التكامل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويأتي على رأس الهيكل المؤسسي للأهداف، البرلمان ومجلس الشيوخ اللذان يتوليان الإشراف العام ويطالبان بالمساءلة بشأن تنفيذ الأهداف. ويقدم مجلس الوزراء التوجيه الاستراتيجي ويوافق على التمويل. وعلاوة على ذلك، تُجرَى معتكفات سنوية للقيادات برئاسة الرئيس، لرصد التقدم المحرز. وعلى المستوى القطاعي، يتم التنسيق من خلال مجموعات وزارية تضم الوزراء الممثلين لقطاعات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وعلى مستوى الضواحي، يتم التنسيق من خلال مجالس الضواحي ومنتديات العمل المشترك للتنمية.

واعتمدت رؤية بوتسوانا الطويلة الأمد (رؤية ما بعد عام ٢٠١٦) وخطة التنمية الوطنية الحادية عشرة لديها نهجاً تدريجياً للتنمية المستدامة يبدأ بالتركيز على ما يسمى بـ ''الثمار الدانية'' اليسيرة المنال والقابلة للتحقيق، قبل الانتقال إلى التدخلات الأكثر تعقيداً. وستتم مواءمة التنمية المستدامة مع خطط التنمية الوطنية الأربعة القادمة للبلد، والتي ستغطي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٤١. وستركز خطة التنمية الوطنية الحادية عشر (٢٠١٧ – ٢٠٢٣) على إعادة توجيه وتحويل أهم سياسات وأطر التنمية في البلد صوب مسار التنمية المستدامة. وسيحكم تنفيذ الخطة هيكل مؤسسي يضم أمانة للتنمية المستدامة، وجهات مناصرة للتنمية المستدامة يتم تعيينها على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، ومجلس للتنمية المستدامة. وستعمل تلك الآليات خلال دورتي التنمية المتوسطتي الأجل الأوليين (خطتا التنمية الوطنية ١١ و١٢) بينما يجري إضفاء الطابع المؤسسي عليها تدريجياً داخل هياكل التنمية القائمة.

رابعاً – الاستنتاجات

يمثل اعتماد البلدان الأفريقية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ فرصة لها لتستكمل الأعمال غير المنجزة والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل النطاق الواسع لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ إلى جانب مهمة إدماج الخطتين لضمان تناسق التنفيذ، تحدياً وفي الوقت ذاته فرصة للبلدان الأفريقية. حيث يكمن التحدي في

الصعوبات المتعلقة بوضع إطار متسق يدمج الخطتين بصورة متوازنة. أما الفرصة، فتنبع من أن التنفيذ المتكامل يعزز اتساق السياسات، ويقلل من الازدواجية وعبء إعداد التقارير الواقع على عاتق صانعي السياسات ويوجه الشركاء الإنمائيين نحو دعم مجموعة واحدة من أولويات التنمية تتسم بالاتساق. ولكن سيتطلب نجاح الانتقال إلى الخطتين ما يلي: الوضوح بشأن العلاقة بين الخطط العالمية والقارية، وتكامل وتناسق الترتيبات المؤسسية لعملية التنفيذ، وتعزيز القدرات لجمع البيانات وتحليلها، ونظام رصد وتقييم متكامل أفقياً (أي المستوى القطاعي) وعمودياً (أي المستوى الوطني مقابل المستوى دون الوطني). وتقدم الأطر المؤسسية القائمة في بلدان مثل إثيوبيا ورواندا دروساً للبلدان الأفريقية الأخرى.